



الدعم الأميركي:

قبلة الموت على شفاه مشاقي الشرق الأوسط؟

بقلم مايكل روبن

في الرابع من شباط 2004 خطب الرئيس جورج دبليو بوش في مؤسسة "الصندوق الوطني للديمقراطية" ومما قاله: "إن الإصلاح الديمقراطي الحقيقي يجب أن يأتي من الداخل... بيد أن الولايات المتحدة لن تتأخر عن مد يد العون إلى دعاة الإصلاح إن هم سألوها ذلك" (1). بعد أقل من عام على خطابه هذا، بمناسبة دخول ولايته الثانية، كرر الرئيس بوش مكانة الحرية على جدول أعماله: "إن الولايات المتحدة تعتبر أن السعي إلى دعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل البلدان، وفي كل الثقافات، توصلاً إلى الهدف النهائي الذي هو إزالة الاستبداد من عالمنا، بعض من سياساتها" (2). وإذ رحب العديد من المشاقين بتصريحات الرئيس بوش، فلقد وجدت الإدارة نفسها تتعثر في وضع هذه التصريحات موضع التنفيذ. ففي صلب السجال المتعلق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية ينتصب السؤال الذي تخلف عليه الإجابات: هل إن دعم الولايات المتحدة للمشاقين عون لهم في ما ينشطون في سبيله أم إنه وبال عليهم؟ هل من شأن الدعم المادي والمعنوي أن يدفع بالإصلاح قدماً أم أن يعيقه ويؤخره؟

إن النضال في سبيل الحرية مبدأ مؤسس من المبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة. وليس بالأمر العريض أن إعلان الاستقلال ينزل "الحياة والحرية ونشدان السعادة" منزلة الحقوق المكتسبة. في القرن التاسع عشر مدت الولايات المتحدة يد العون إلى حركات التحرر في أميركا الجنوبية، وفي أعقاب الحرب الإسبانية/الأميركية، أرست أنظمة انتخابية في كل من كوبا والفلبين (3). أما في نهاية الحرب العالمية الأولى فلقد وصف الرئيس وودرو ويلسون مدار نقاطه الأربع عشرة على أنه: "سيادة مبدأ العدالة على كل الشعوب والجنسيات وحق الجميع بالعيش على درجة واحدة من الحرية والأمان" (4).

مع الحرب العالمية الثانية تقطعت الآمال بأن عهداً من الحرية بات بالمتناول، ومع اندلاع الحرب الباردة قللت الولايات المتحدة من تركيزها على الديمقراطية والحرية. لم يعف الاستقطاب الثنائي الذي دشّن في يالطا عن الشرق الأوسط بل شمله على غرار سواه من بقاع العالم. وفي ظل هذا الاستقطاب نفقت إدارات متعاقبة عدة يدها من بندي

الإصلاح والديمقراطية، مؤثرة انتهاج سياسات قائمة على حسابات إستراتيجية واقعية تنظر إلى العالم من خلال محل كل بلد على خريطة الاستقطاب تلك (5). وعلى ما يشرح غراهام فولر، النائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي، ف "إن إيديولوجيا العداء للشيوعية، من حيث أصبحت المبدأ الذي تهتدي به السياسة الخارجية، ألفت بظلال كثيفة على موضوعي الديمقراطية والحرية وأدت إلى تراجع الاهتمام بهما" (6).

لقد أبدى العديون من صناع السياسة الخارجية اعتراضهم على مكانة الحرية والديمقراطية على جدول أعمال هذه السياسة (7) ولكن الكونغرس لعب دوراً فعالاً في التغلب على اعتراضاتهم. ففي العام 1974 عارض هنري كيسنجر التعديل المعروف باسم جاكسون - فانيك، والذي شرط التجارة مع الاتحاد السوفييتي بسلوك هذا الأخير في تعاطيه مع ملف هجرة اليهود، خوفاً من أن يؤثر ذلك سلباً على سواه من المبادرات الدبلوماسية (8). وفي عهد هنري كيسنجر منعت الخارجية الأميركية على أعضاء لجنة هلسنكي الاطلاع على بعض المراسلات السرية وعرقلت زيارات لأعضاء هذه اللجنة إلى أوروبا الشرقية (9).

لم تسترد الديمقراطية والحرية مكانتهما حجرَ زاوية من السياسة الخارجية الأميركية إلا في عهد الرئيس ريغان (10). في الثامن من حزيران 1982 وقف ريغان خطيباً أمام مجلس العموم البريطاني وقال: "إن مهمتنا اليوم هي الحفاظ على الحرية والسلام"، واستطرد داعياً، من جهة، إلى توفير دعم فعال لأولئك الذين يناضلون في سبيل الحرية باعتبار أن "الديمقراطية، وإن لم تكن زهرة هشّة، فهي تستوجب الرعاية" ومن جهة أخرى إلى المبادرة إلى التحرك: "رغم ما يتوجب علينا الالتزام به من حرص وتأن في تقدير وتيرة التغيير، فينبغي علينا في الوقت نفسه ألا نتردد في الجهر بالأهداف التي نصبو إليها وأن نبادر إلى الخطوات العملية التي تقربنا من هذه الأهداف" (11). في العام التالي أقر الكونغرس إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية (12). وخلال ما تبقى من ولاية الرئيس ريغان، استمر موضوع دعم الحرية، سواء من خلال الوسائل اللاعنفية أو من خلال العمل المسلح، أحد المحاور الرئيسية للسياسة الأميركية.

لم يخف مسؤولو وزارة الخارجية تخوفهم من التأثيرات السلبية لتوصيف الرئيس ريغان الاتحاد السوفييتي بإمبراطورية الشر على سياسة التهدئة (13)، غير أن انهيار الاتحاد السوفييتي أثبت صحة توجه ريغان إلى التركيز على موضوعي حقوق الإنسان

والحرية. وإذ ذهب بعض دعاة الواقعية إلى مساءلة الحكمة من دعم المشاقين، فإن المشاقين الذين كتب لهم الانسلاخ من وراء الستار الحديدي أكدوا مراراً وتكراراً أهمية الدعم الغربي العلني والصريح في انحيازه إلى قضية الحرية. لقد كتب ناتان شارنسكي الذي أمضى نحو عشر سنوات في معسكرات الاعتقال السوفييتية (1977 - 1986) ما مفاده أن حرص العالم الغربي على قيم حقوق الإنسان حثه، كما سواه من المشاقين، على رفع وتيرة نشاطهم واعتراضهم (13). إن توصيف الاتحاد السوفييتي بـ"إمبراطورية الشر"، رغم ما لاقاه من تحفظ شديد لدى أهل السياسة الخارجية في واشنطن وسواها من العواصم الغربية قد عزز النزعة الديمقراطية والديمقراطيين. "لقد كنا، نحن المشاقين، في حال من النشوة. أخيراً سمعنا زعيم العالم الحر يجهر بالحقيقة ويسمي الأمور بأسمائها"، هذا أيضاً مما قاله شارنسكي... (15). أما إيليا زاسلافسكي، رئيسة إحدى الكتل الديمقراطية في مجلس الشعب الروسي، فلم تتردد في نسبة الفضل في البيريسترويكا، وما استتبعته من إصلاحات، إلى الرئيس ريغان لا إلى ميخائيل غورباتشوف (16).

الحرب الباردة... وداعاً...

بعد الحرب الباردة بقيت أنظمة الشرق الأوسط الاستبدادية وملكياته المتسلطة في منأى من موجة انتشار الديمقراطية التي انطلقت من أميركا اللاتينية وإفريقيا وشرق آسيا. فالديمقراطية في الشرق الأوسط لم تكن من أولويات واشنطن. لقد لاحظ كاري غامبيل، محرر نشرة ميدل إيست إنتليجنس، مصيباً، أن مصر والأردن اللذين يتلقيان أكبر قدر من المساعدات الأميركية بين الدول العربية لم يقوما بتنظيم انتخابات تحت مراقبة دولية في التسعينيات (17). وإذ تذرع زعماء هاتين الدولتين بالخطر الأصولي لتبرير التواني في المبادرة إلى الإصلاح، فإن الأجهزة الأمنية في البلدين المذكورين لم تتورع عن الانقضاض على الإصلاحيين الليبراليين المسالمين (18).

خلال التسعينيات أبدت الولايات المتحدة وأوروبا رغبتهما بتشجيع الإصلاح في الشرق الأوسط. وفي 1995 التقت وفوداً تمثل 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي و7 دول عربية في برشلونة، للبحث في تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان إلى جانب التشاور في ضمان الأمن والاستقرار في حوض المتوسط (19)، غير أن الاتحاد الأوروبي ما لبث أن تراجع عن التزامه بتشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط (20).

أججت الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول 2001 النقاش في واشنطن حول أهمية إدراج تشجيع الديمقراطية كبنء على ءءول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية. ولقد رسم لورن كرائر، مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بين 2001 و2004 خريطة هذا النقاش على النحو التالي: "[لقد أمل] بعضهم أن تؤدي صدمة 11 أيلول إلى تراجع الحديث عن موضوعي حقوق الإنسان والديمقراطية المزعجين على المستوى الدبلوماسي، ولكن آخرين، وفي عدادهم كثيرون ءءموا خلال إدارة الرئيس ريغان، عقدوا مقارناتٍ بين فترة الثمانينات وما سيكون عليه العالم بعد 11 أيلول. لقد بنى هؤلاء على فرضية أن نجاح الولايات المتحدة في الثمانينات لم يكن فقط بسبب وقوفها في مواجهة الشيوعية وإنما لمرافعتها عن نظرة مغايرة إلى العالم عمادها الديمقراطية والحرية" (21). خلال السنوات الخمس التالية لم يتوقف هذا النقاش، ولا توصل صناع السياسة إلى قرار. هو كذلك إلا أن التجارب الأخيرة مع الإصلاح والمشاقة في كل من إيران ومصر توحى بأن الدعم الصريح لأصحاب هاتين القضيتين لا يسيء إلى الحقيقيين منهم، ولكنه يساهم في خدمة مصالح أميركية عليا وحاسمة.

إيران: الخلط بين الإصلاح وبين المشاقة

لم تثر مسألة تشجيع الديمقراطية في مكان ما في العالم ما أثارته في ما يخص إيران حيث تستمر إدارة الرئيس محمود أحمءي نءاء في عرقلة مهمات الرقابة الموكلة إلى مفتشي وكالة الطاقة الذرية في ظل عودة الجمهورية الإسلامية إلى جذورها الثورية. في محاولة للاستءراك على ركوء المساعي الدبلوماسية، قرر الكونغرس في العام 2005 تخصيص مبلغ 3 ملايين ءولار لتشجيع الديمقراطية في إيران (22). رغم ضآلة المبلغ اعتبر هذا القرار سابقة بء ذاته. في شرحه لهذه الخطوة قال ر. نيكولاس بيرنز، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، إن إدارة الرئيس بوش تحاول من خلالها أن تستلهم تجربتي أوكرانيا وجورجيا حيث نءت مجموعات ديمقراطية، ممولة جزئياً من الغرب، بقيادة انتفاضات شعبية أطاحت بأنظمة الاستبءاء البالية (23).

في 15 شباط 2006 اقترحت إدارة الرئيس بوش زيادة الإنفاق على مشاريع الإصلاح السياسي في إيران إلى 85 مليون ءولار (24). واقع الحال أن الميزانية الإءمالية التي أقرت فاقت المبلغ المذكور. ولكن حتى تشرين الثاني 2006 لم تكن وزارة الخارجية قد حولت إلا أقل من 10 ملايين إلى مشاريع تشجيع الديمقراطية (25). أما سبب التعثر في استخدام هذه الأموال بشكل كامل وفعّال فهو أن كبار الدبلوماسيين اعتبروا أن الدعم

المادي سوف يكون مدعاة ضرر أكثر منه مجلبة نفع. وعلى ما قال أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية خلال إيجاز صحفي حول خلفية التمويل: "لا يظن أن على عيوننا غشاوة أو غماضات. آخر ما نريده أن نتسبب بأذية الناس الذين نحاول مساعدتهم" (26).

لقد وجد تحفظ الدوائر الدبلوماسية عن المساعدة ظهيراً له لدى عددٍ من الخبراء والأكاديميين. فعباس ميلاني، مدير برنامج الدراسات الإيرانية في جامعة ستانفورد، اعتبر مثلاً أن "كل من يطلب مالاً أميركياً في إيران سوف يسقط في عيون الإيرانيين" (27) أما أميتاي ايتيون، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن، فاعتبر "أن أي مساعدة أميركية لتغيير النظام في إيران سوف تلحق الأذى بالقضية التي يعمل الإصلاحيون في سبيلها وسوف تعزز جانب الملالي وسطوتهم" (28).

يمكن توزيع المشاقين الإيرانيين الذين رفضوا المساعدة الأميركية على فريقين. قوام الأول أولئك الذين يطلبون الإصلاح ولكنهم لا يرغبون بتغيير جذري كامل، وهؤلاء هم من يصفهم الإعلام الغربي بـ"الإصلاحيين"؛ إنهم في منزلة الشيوعيين الذين حاولوا في عهد غورباتشوف إصلاح تطبيق الشيوعية دون أن يرفضوا هذه الأيديولوجية بالكامل. أما الفريق الثاني من المشاقين الذين يرفضون المساعدة الأميركية فيقوم رفضهم على قراءة مغلوطة لأهداف السياسة الأميركية.

في عداد الفريق الأول يمكن أن نذكر حسين دركشان الذي يحرر مدونة شهيرة والذي قال في مقابلة مع النيويورك تايمز "إن دفاع بوش عن الديمقراطية إنما نقل المشروع النووي الموضوع تحت أشد رقابة في العالم من أيدي رئيس إصلاحي إلى يد رجعي غال" (29). بجرة قلم حاول دركشان أن يلقي بتبعية الفشل الانتخابي الذي رد به الجمهور الإيراني على الوعود التي لم يتمكن خاتمي خلال ثماني سنوات من الوفاء بها. وإذ بالغت النيويورك تايمز في متابعة آراء دركشان فهو لم يلبث أن كشف النقاب عن نفسه وأطاح بصدقية دعواه الإصلاحية. ففي نص نشره في أيلول 2006 سلّم دركشان بصحة اعترافات انتزعت منه بالقوة مثيراً في صفوف الإصلاحيين والمشاقين على حد سواء موجة "من البلبلة والاستهجان" (30).

الأبرز بين وجوه الفريق الثاني هو أكبر غانجي، عضو الحرس الثوري السابق الذي تحول إلى صحافة الاستقصاء. في كانون الثاني 2001 حكمت محكمة إيرانية على غانجي

بالسجن لمدة 10 سنوات بسبب مشاركته في مؤتمر برلين زعمت المحكمة أنه عرض خلاله أمن البلاد للخطر. واقع الحال أن "جريمة" غانجي الحقيقية هي في إلقائه على أجهزة الأمن الإيرانية مسؤولية اغتيال عدد من كبار المشاقين (31). في أيار 2005 بدأ غانجي إضراباً عن الطعام معلناً أن "لا أحد يستحق أن يسجن، ولا للحظة واحدة، بسبب تعبيره عن رأي ما". وإذ تدهور وضعه الصحي فلقد أصدر البيت الأبيض بيان تضامن جاء فيه "إن الرئيس يدعو جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والحرية، كما يدعو الأمم المتحدة، إلى النظر بجدية إلى محنة غانجي وإلى وضع حقوق الإنسان في إيران" (32). في 17 آب من العام نفسه أنهى غانجي إضرابه عن الطعام وكان إطلاق سراحه بعد خمسة أشهر على ذلك. بعد أربعة أشهر على استعادته حريته بدأ غانجي رحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ألقى خلالها سلسلة من المحاضرات.

خلال رحلته إلى الولايات المتحدة كان غانجي واضحاً في معارضته التمويل الخارجي: "ما نحتاج إليه في نضالنا في سبيل الحرية ليس المساعدة الخارجية وإنما توفير الظروف التي يمكن أن تتيح لنا أن نركز كل طاقاتنا على الشؤون الداخلية وأن نكون على ثقة بأن أحداً لا يشجع أو يغطي ممارسات النظام القمعية" (33). إن مثل هذا الموقف إنما يشي بضعف الدبلوماسية العامة [الأميركية] أكثر مما يطعن بفكرة المساعدة الخارجية. ومما تحدث عنه غانجي أيضاً ما كان من نقاش في الإعلام الإيراني وفي دوائر المعارضة الإيرانية، على أثر مطالبة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس بتوفير الميزانيات اللازمة لدعم المعارضة الديمقراطية في إيران. ومما قاله في معرض تعليقه على هذه الواقعة إن مطالبة رايس تلك تحولت إلى "موضوع سجالي حاد بعد أن نشرت جريدة النيو يوركر في 6 آذار 2006 مقالة جاء فيها "إن هذه الأموال قد تستعمل في محاولة لتغيير النظام في طهران بالتعاون مع الديمقراطيين الإيرانيين، لا سيما منهم أولئك الذين يقطنون في الخارج" (34).

المقال الذي أثار هذه الموجة من المساجلة لم يكن في الواقع دقيقاً أو أهلاً لأن يعتد به. ففي حين يشكك المراقبون المخضرمون للشأن الإيراني في ادعاءات العديد من المجموعات الإيرانية القائمة في المنفى، فإن صاحبة المقال، كوني بروك، لا تشي في مقاربتها نشاط هذه المجموعات بأية نظرة نقدية. لا بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك إذ تجعل قلمها لسان حال بعض المسؤولين السابقين في الإدارة من أمثال ريشارد أرميتاج وريشارد هاس في نقدهم وتشويههم لسياسة تشجيع الديمقراطية. فأرميتاج، على

سبيل المثال، يضل في إيحائه أن البنتاغون ومكتب نائب الرئيس يسعيان إلى دعم جماعة مجاهدي خلق التي هي منظمة إرهابية مكروهة لدى عامة الإيرانيين (35). هو كذلك، ولكن الجمهور الإيراني قرأ هذه المقالة كأنها تقرير رسمي وليس مجرد آراء شخصية. لو أن هؤلاء المسؤولين السابقين لا يتوسلون بالملف الإيراني لتصفية حسابات لا شأن لها بإيران، ولو أن البيت الأبيض أو وزارة الخارجية سارعا إلى وضع الأمور في نصابها، لما وجدت هذه المغالطات طريقها إلى صفوف الديمقراطيين الإيرانيين ولا أنزلوها منزلة الكلام المقدس.

لقد أكد غانجي رفضه للمساعدة الأميركية برفضه المشاركة في اجتماع مع الرئيس بوش مفضلاً لقاء نعوم تشومسكي (36). في هذا أيضاً فإن قرار غانجي هذا لا يعبر عن موقف المشاقين الإيرانيين عموماً بمقدار ما يعبر عن مواقف مضيفه غودارز افتداري الناشط السلمي المقيم في ولاية أوريغون والذي يقدم برنامجاً إذاعياً "تقدماً" من ضيوفه تشومسكي وعدد كبير من المعارضين الصريحين لإدارة الرئيس بوش، ومن دعاة الانفتاح على الجمهورية الإسلامية (37). وفي أية حال فإن عدداً من الأكاديميين الذين زارهم غانجي تحدثوا في مجالسهم الخاصة عن التسييس الفاقع الذي لجأ إليه مضيفه.

إن تجربة غانجي تدحض الفكرة القائلة بأن المساعدة الأميركية هي المسؤولة عن الاضطهاد الذي يتعرض له المشاقون. وإذ كان أن تذرعت الحكومة الإيرانية بالمساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة لبعض المشاقين لتوقيفهم – وفي الطليعة من هؤلاء رامين جاهانبيجلو الذي تابع أحد برامج الصندوق الوطني للديمقراطية (38) – فإن للجمهورية الإسلامية سجلاً عدلياً طويلاً في ترصد المشاقين والتنكيل بهم. وحسبنا أن نتذكر أن تعرية غانجي لبعض آليات الاضطهاد هذه هي التي أدت به إلى الاعتقال.

أوميد معمريان الصحفي الإيراني والباحث الزائر في جامعة كاليفورنيا عبر عن مخاوف شبيهة بتلك التي عبر عنها غانجي إذ اعتبر أن شبهة المساعدة الأميركية تسهل انقضاء غلاة النظام على الإصلاحيين. "الآن إذ تقرر الولايات المتحدة جهاراً نهاراً مساعدة المشاقين وجماعات المعارضة مادياً، فإن السلطات الإيرانية يمكنها أن توجه الاتهام صراحة ومباشرة إلى أي صوتٍ معارض بحجة أنه يتلقى الدعم من الولايات المتحدة، الأمر الذي يسهل على هذه السلطات أن تخنق هذه الأصوات في منأى من أية مقاومة ودونما الشعور بأدنى قلق" (39). وإذ ينقض النظام الإيراني بالفعل على المؤسسات غير

الحكومية والجمعيات، فإن الظروف المحيطة بعمليات التضييق هذه تدل على أن إلغاء تبعة ذلك على واشنطن في غير محله. حميد رضا ترقى زعيم حزب الائتلاف الإسلامي المحافظ آذن بالحملة على المؤسسات غير الحكومية والجمعيات حتى من قبل أن تقرر الولايات المتحدة تقديم الدعم لتشجيع الديمقراطية في إيران. ففي تصريح له إلى صحيفة اعتماد قال المذكور: "من غير المعقول تلبية حاجات الناس من خلال إنشاء المؤسسات غير الحكومية" (40). وللتذكير، فعندما قرر أحمدى نجاد، عند توليه الرئاسة، خفض الميزانية المخصصة للمؤسسات غير الحكومية، فلقد حول المبالغ المخفضة إلى الجمعيات والحوزات التي هي موئل جمهوره وحصنه الدافئ. هو كذلك ولا حاجة إلى الإضافة بأن هذا القرار وسواه تواقبه تديلات في الإدارة تصب في الاتجاه نفسه (41).

اقتناص الهزيمة من مخالب النصر

هل يمكن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة للإصلاحيين والمشاقين أن تأتي أكلها؟ التجربة المصرية تثبت أن "نعم". في العام 1988 أسس عالم الاجتماع والناشط الديمقراطي سعد الدين إبراهيم مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. يجمع المركز عدداً من ناشطي المجتمع المدني ويقوم بنشر تقارير متنوعة ويراقب الانتخابات ولا يخفي ترحيبه بتلقي المساعدات من المؤسسات الأميركية والأوروبية بما فيها الصندوق الوطني للديمقراطية (42).

لقد ازداد ضغط الحكومة المصرية على المركز بمقدار ما كانت نشاطاته تتوسع. في 30 حزيران 2000 عمدت أجهزة الأمن المصرية إلى توقيف 28 من العاملين في المركز ومن المتعاونين معه، كما علقت نشاطاته لمدة 3 أعوام، وخصت الحكومة المصرية سعد الدين إبراهيم بمعاملة عقابية خاصة. ففي 29 تموز 2002 أدانت محكمة قاهرة سعد الدين إبراهيم بتهمة الاختلاس والحصول على مساعدات خارجية دون إذن حكومي وتشويه صورة مصر (43). في سلوك مغاير لسلوك الإدارات السابقة، لم تصمت إدارة بوش على تدابير الحكومة المصرية؛ ففي 14 آب 2002 أعلن البيت الأبيض عن تعليق العمل بسلة مساعدات ممنوحة لمصر بقيمة 130 مليون دولار، مشترطاً لإعادة العمل بها إطلاق سراح إبراهيم وتحسين الحكومة المصرية سياستها في مجال حقوق الإنسان (44). جاء أول ردود الفعل المصرية على لسان وزير الخارجية متعتاً، حيث صرح الوزير المذكور بأن "مصر لن تقبل الضغط عليها ولن تنصاع لهذا الضغط" مضيفاً أن "الجميع يعرف هذا الأمر تمام المعرفة" (45). كان ما كان ولم تكذ تمضي ستة أشهر حتى بادر الرئيس المصري إلى

تلبية المطالب الأميركية (46)، وهكذا نجح البيت الأبيض في الإفراج عن سعد الدين إبراهيم، وتحت الضغط، اضطر الرئيس المصري لتنظيم انتخابات رئاسية غير مسبوقة.

إن نجاح واشنطن هذا يأخذ كامل أبعاده إذا ما قيس بنكوص الرئيس المصري عن عودته الإصلاحية، وانقضاضه على المشاقين المعارضين بعد قرار إدارة بوش في العام 2006 التراجع عن التركيز على تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط كبند من بنود السياسة الخارجية. فمع تراجع الضغط الأميركي ألغى الرئيس مبارك الانتخابات البلدية وعادت الاعتقالات السياسية، وكمت أفواه القضاة المطالبين باستقلال القضاء. وبعد أقل من سنة أشهر على المحاضرة التي ألقاها كوندوليسا رايس في الجامعة الأميركية بالقاهرة والتي قالت فيها "إن الخوف من التخلية بين الناس وبين حرية خياراتهم لا يمكن، بعد اليوم، أن يبرر قمع الحريات العامة" (47)، وجدت نفسها تقف هي نفسها إلى جانب وزير الخارجية المصري وتصرح، مغفلة في تصريحها هذا أدنى إشارة إلى موضوع الديمقراطية (48). في اليوم التالي فرقت الشرطة المصرية مظاهرة سلمية داعية للديمقراطية واستقبل نائب الرئيس ديك تشيني نجل مبارك (وخليفته العتيد) (49).

إن المقارنة بين نجاح واشنطن المنوه به أعلاه وبين فشلها التالي بين الحكمة من دعم المشاقين. فالشبهات التي تحف بتلقي المساعدات الغربية لم تمنع سعد الدين إبراهيم من الاستمرار في تلقي هذه المساعدات. ولعل في ما يقوله السوري عمار عبد الحميد، أحد أصحاب المدونات والناشط الديمقراطي ما يلقي بعض الضوء على ذلك: "واقع الحال أن الليبراليين العرب يناضلون اليوم في سبيل الإبقاء على موطئ القدم الأخير للقيم الليبرالية في العالم العربي؛ لأنه كذلك فيهم فليس أمامهم من سبيل سوى التعاون مع القوى الخارجية ولو جرّ عليهم ذلك تهمة الخيانة أو وصفوا بأنهم مجرد أدوات للغرب... نعم، لا مفر لهم من طلب المساعدة المادية ومن الاستعانة بالخبرات الخارجية للقيام بما يقومون به من نشاطات" (50). وفي هذا السياق فليس من قبيل الصدفة أن أشدّ المعارضين لمساعدة المشاقين في مصر، كما في إيران، هم أولئك الذين يوالون الإبقاء على الأنظمة القائمة (51). ومن ثم فلا غرو أن نقرأ بقلم هاني شكر الله مدير تحرير الأهرام ويكلي بأن "على الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها" عن هذه الملفات واصفاً المساعدة الأميركية للمشاقين بـ"قبلة الموت" (52).

آليات دعم المشاقين

قد يُصعب تقديم الدعم مهمة الدبلوماسيين ولكن هذا الدعم لا بد منه لتحقيق الإصلاح. لعل الواقعيين أن يحتجوا، كما فعل هنري كيسنجر بالنسبة للاتحاد السوفيتي، بأن على واشنطن أن تعتمد التدرج في مقاربتها لموضوع الإصلاح في الشرق الأوسط، ولكن انتشار ظاهرة الجمهوريات الوراثية، حيث يورث الآباء أبناءهم سدد الرئاسة، يجعل الشرق الأوسط عصياً على هذا القبيل من الإصلاح البطيء. فإذا كانت غاية هذا المستبد أو ذاك أن يورث سدة الرئاسة لأحد أبنائه (53) ، فهو سيعمل ما بوسعه لتعطيل أية إصلاحات قد تحول بينه وبين ذلك. أما بالنسبة لإيران فلقد رأينا أن سياسة الباب المفتوح التي اعتمدها أوروبا لم تحسن في شيء من سلوك النظام الإيراني في مجال حقوق الإنسان (54).

الصمت كذلك ليس بالسياسة المجدية. فلأن البيت الأبيض، قبل عهد هذه الإدارة، لم يطالب علناً بالإفراج عن المعتقلين السياسيين العرب، لم تشعر الأنظمة العربية بالحاجة إلى إطلاق من تعتبرهم مشاقين فتنال رضا واشنطن (55).

ولعل الأسوأ من الصمت هو الفشل في توفير الدعم المستدام؛ فلنضرب مثلاً على ذلك وضع الناشط الديمقراطي الليبي فتحي الجهمي: في 12 آذار 2004 أشار الرئيس بوش خلال مداخلة له إلى قيام السلطات الليبية، ذلك اليوم نفسه، بإطلاق سراح الناشط المذكور والذي كان قيد الاعتقال منذ العام 2002 بسبب دفاعه عن الحرية والقيم الديمقراطية. يومها قال الرئيس: "إنها خطوة مشجعة على طريق الإصلاح في ليبيا" (56). بعد أسبوعين على ذلك، قامت أجهزة القذافي باعتقال الجهمي مجدداً ومنذ ذلك الحين لزم البيت الأبيض الصمت (57). لقد تراجع النظام الليبي المستعيد عافيته عن مشاريع الإصلاح، والجهمي لم يغادر السجن بعد (58). أقل ما يقال في فشل البيت الأبيض في الارتقاء، من حيث الأداء، إلى مستوى بلاغته المشجعة للحرية وحقوق الإنسان أنه يصيب مصداقية الولايات المتحدة في الصميم ويستهلكها.

كيف ينبغي لواشنطن أن تدعم المشاقين؟ في الأقل على الرئيس وكبار أفراد الإدارة أن يستغلوا مواقعهم لتوفير الدعم المعنوي لهؤلاء المشاقين. في الثمانينيات كان من جراء الدعم الذي قدمته إدارة الرئيس ريغان لعمال المرافئ في غدانسك أن انتشر تأثيره على مدار الكتلة الشرقية جمعاء. بعد ربع قرن لم تنبس إدارة بوش ببنت شفة حيال

قيام أول اتحاد عمالي مستقل في الجمهورية الإسلامية (59). في مثل هذه الحالات إن التخوف على المشاقين ليس في محله لأن هؤلاء المشاقين يعرضون أنفسهم أصلاً لخطر الاضطهاد. هذه مثلاً حالة منصور أوسانلو، العضو في اتحاد سائقي الباصات الإيرانية، الذي اعتقل غير مرة بسبب إيمانه بالحرية.

إن المشاقين لا يمثلون أنفسهم فقط ولكنهم يعبرون عن ديناميات أوسع. في العام 1981 ركز العالم على ليش فاليسا زعيم حركة التضامن البولونية، ولكن فاليسا كان يمثل عشرات الآلاف الآخرين. إن الأنظمة الديكتاتورية تفقه جيداً أهمية الرموز وعلى واشنطن أن تحتذي في هذا المجال بهذه الأنظمة. إن أهمية غانجي، سواء بالنسبة للإيرانيين أم لمشجعيه في الخارج، ليست في شخصه ولكن في ما يمثله وفي تمثيله العشرات من المعتقلين السياسيين الذين يخمون في السجون. لقد سجن مبارك المرشح السابق للانتخابات الرئاسية أيمن نور، وسجن القذافي الناشط الجهمي ليس لما ينسب إليهما من تهم بل للقضايا التي يحملان لواءها ويرمزان إليها. والاهتمام الدولي المشاقين لا "يلطخ سمعتهم" وإنما يضع الأنظمة التي تشعر أنها في منأى من المساءلة إذ تتعرض لهم تحت حد المسؤولية عن صحتهم وأمنهم.

كما في أوروبا الشرقية، إن المعتقلين السياسيين والمشاقين على اختلافهم، هم حملة الأمل بإمكان التغيير السلمي. أما الضغط الدبلوماسي الذي يمكن للولايات المتحدة أن تمارسه فسوف يعود عليها بالنفع الآن و في المستقبل.

ولكن كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تساعد هؤلاء المشاقين؟ المساعدة المكتومة المغفلة غالباً ما ترد بالأذى على متلقيها. فما إن تُشهر مساعدة منحت سراً حتى تصبح الشبهة أكبر (60). أن تأتي المساعدة من مؤسسات صريحة هو أفضل الخيارات، ولكن تدخل السفارات، كما بالنسبة إلى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) ومؤسسة المستقبل (Foundation for the Future)، غالباً ما يؤدي إلى تنازع في المصالح باعتبار أن الدبلوماسيين غالباً ما يجنحون إلى إبقاء الأمور على حالها، لا إلى تشجيع مبادرات الإصلاح الفعلي.

هذا إلا أنه على واشنطن ألا تظن أن مساعدتها المادية سوف تؤدي إلى قيام الديمقراطية بين ليلة وضحاها. المشاقون يثبتون أنفسهم بأنفسهم. إنهم يبنون صدقيتهم

من خلال قواعدهم. أما الذين يعتمدون في تمويلهم على الخارج فقط، كما تحاول العديد من المجموعات الإيرانية أن تفعل، فشرعيتهم قليلة وكذلك فعاليتهم. كذلك، فما إن تنجح مجموعة ما في إثبات نفسها فليس من سبب لعدم دعمها لا سيما أن حكومات الشرق الأوسط القمعية تسعى إلى احتكار الموارد التي لا عمل سياسياً من دونها.

أي دور لواشنطن؟ إن دعم المشاقين والإصلاحيين هو استثمار بحد ذاته. وشأن الاستثمارات أن ينجح بعضها وأن يفشل البعض الآخر. عوض التردد في تقدير ما هو نافع لإصلاح الشرق الأوسط وما هو غير نافع، على صناع القرار في واشنطن أن يبتدعوا وحدة قياس يروزون بها استثماراتهم. في حالة مركز ابن خلدون مثلاً، لا شك بأن الصندوق الوطني للديمقراطية أصاب. على ضوء هذا المثال الناجح علينا أن ننظر إلى المنظمات العمالية في إيران، وأصحاب المدونات في تونس، والمناهضون لحكم الميليشيات في لبنان.

بالمختصر إن شبهة تلقي الدعم من الخارج هي حجر عثرة في عقول صناع القرار في واشنطن أكثر منها كذلك بين المشاقين والإصلاحيين والليبراليين في شوارع الشرق الأوسط.

(1) البيت الأبيض، "الرئيس بوش يناقش أهمية الديمقراطية في الشرق الأوسط"، تقرير إخباري، 4 شباط 2004، متوفر بنصه الأصلي على العنوان التالي:

[H www.whitehouse.gov/news/releases/2004/02/20040204-4.html](http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/02/20040204-4.html)

(2) البيت الأبيض، "الرئيس يؤدي قسم ولايته الثانية"، تقرير إخباري، 20 كانون الثاني 2005،

متوفر بنصه الأصلي على العنوان التالي:

www.whitehouse.gov/news/releases/2005/01/20050120-1.html

(3) جوشوا مورافشيك، تصدير الديمقراطية أو استئمام أميركا مصيرها ورسالتها، Washington, (DC: AEI Press, 1992)، ص 114 - 116.

(4) وودرو ويلسون، "النقاط الأربع عشرة"، (خطاب في جلسة مشتركة للكونغرس، 8 كانون الثاني 1918).

(5) متابعة مدى انتشار النفوذ السوفييتي كان أحد المواضيع الدائمة الحضور في المراسلات الدبلوماسية الآتية من تلك المنطقة من العالم. أنظر، على سبيل المثال، العديد من هذه الوثائق في المجلدات 11 - 14 من وثائق وزارة الخارجية الأميركية المتوفرة على العنوان التالي:

<http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

أنظر أيضاً المراجعة الممتازة في: جورج لينكوفسكي، التمدد السوفييتي في الشرق الأوسط، (Washington, DC: AEI Press, 1971)

- (6) غراهام فولر، **فخ الديمقراطية: مخاطر ما بعد الحرب الباردة**، (New York: Dutton, 1991)، ص244.
- (7) جون لويس جاديس، **الحرب الباردة: سيرة جديدة**، (New York: Penguin, 2005)، ص189.
- (8) هنري كيسنجر، **سنوات الاضطراب**، (Boston: Little, Brown, 1982)، ص982؛ جون لويس جاديس، **الحرب الباردة: سيرة جديدة**، ص183-184.
- (9) أورست ديشاكييفسكي، مقابلة ساقتها روما هادزيفس، "لجنة هلسنكي في عيدها العشرين"، أسبوعية أوكرانيا، 30 حزيران 1996، متوفرة على العنوان التالي: www.ukrweekly.com/Archive/1996/269607.shtml
- (10) دينش داسوزا، **رونالد ريغان: كيف استحال الرجل العادي زعيماً فذاً**، (New York: Free Press, 1997)، ص172-149.
- (11) رونالد ريغان، "خطاب في أعضاء مجلس العموم البريطاني"، في: **Public Papers of the Presidents of the United States: Ronald Reagan** (Washington, DC: Government Printing Office, 1983), 742-748.
- (12) قانون إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية، Code 22 (1983) §§4411 et seq.
- (13) جورج شولتز، **فلافل وانتصار - مذكراتي في وزارة الخارجية**، (New York: Scribner, 1993)، ص269-166.
- (14) ناتان شارانسكي، **لا تخشوا الشر**، (New York: Random House, 1988)، ص163.
- (15) ناتان شارانسكي، "خوف الحقيقة"، **واشنطن بوست**، 12 تشرين الأول 2000.
- (16) جوشوا مورافشيك، **تصدير الديمقراطية**، ص4.
- (17) غاري ج. كامبيل، "محاولة لفهم عجز الديمقراطية في العالم العربي"، الجزء الثاني، **American Policy**, "Middle East Intelligence Bulletin 5, nos. 8-9 (2003)", متوفر بنصه الأصلي على العنوان التالي: www.meib.org/articles/0308_me1.htm
- (18) سعد الدين إبراهيم، ملاحظات على مؤتمر المعهد الأمريكي للأبحاث السياسية المنعقد في 13 كانون الثاني 2006. متوفر بنصه الأصلي على العنوان التالي: www.aei.org/event1222/
- (19) المفوضية الأوروبية، المؤتمر الأوروبي المتوسطي، إعلان برشلونة، 27 - 28 تشرين الثاني 1995، متوفر على العنوان التالي: http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/bd.htm
- (20) روبرتو مينوتي، "نعم للديمقراطية ولكن أيضاً للاستقرار: الديمقراطية في الشرق الأوسط"، **Middle East Quarterly** 13, no. 3 (2006) متوفر على العنوان التالي: www.meforum.org/article/943
- (21) لورني كرانر، "هل ستنتج سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى تشجيع الديمقراطية؟" **Middle East Quarterly** 13, no. 3 (2006) متوفر على العنوان التالي: www.meforum.org/article/942.

للوقوف على وجهة نظر أخرى ترى عدم إمكانية تطبيق نموذج أوروبا الشرقية على الشرق الأوسط وأن على الولايات المتحدة أن تحد من دعمها الصريح للبراليي هذه المنطقة، أنظر جون أترمان، "وعد الليبراليين العرب الكاذب"، (2004) Policy Review, no. 125 متوفر على العنوان التالي:

www.policyreview.org/jun04/alterman.html

(22) باربارا سلافين، "الولايات المتحدة ترمي إلى الإنفاق في إيران"، جريدة **يو أس توداي**، 11 نيسان 2005.

(23) ستيفن وايزمان، "الولايات المتحدة توسع دعمها لدعاة الديمقراطية الإيرانيين خارج إيران"، **نيو يورك تايمز**، 29 أيار 2005.

(24) وزارة الخارجية الأميركية، ملاحظات وزيرة الخارجية كوندوليسا رايس أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ"، تقرير إخباري، 15 شباط 2006. متوفر على العنوان التالي:

www.state.gov/secretary/rm/2006/61262.htm.

(25) وزارة الخارجية الأميركية، "تمويل الديمقراطية العراقية"، محضر لقاء صحفي، 3 تشرين الثاني 2006. متوفر على العنوان التالي:

www.state.gov/r/pa/prs/ps/2006/75535.htm

الذين تلقوا مساعدة من وزارة الخارجية كانوا في معظمهم من المقيمين خارج إيران. أنظر أيضاً: فرح ستوكمان، "رايس تطالب بميزانية لدعم المبادرات الديمقراطية في إيران، جريدة **بوسطن غلوب**، 16 شباط 2006.

(26) فرح ستوكمان، "رايس تطالب بميزانية لدعم المبادرات الديمقراطية في إيران".
(27) ستيفن وايزمان، "الولايات المتحدة توسع دعمها لدعاة الديمقراطية الإيرانيين خارج إيران".

(28) أميتاي إيتسيوني، "أن أوان عقد صفقة مع إيران"، جريدة **يو أس توداي**، 2 أيار 2006.
(29) حسين دركشان، "معايير الديمقراطية المزدوجة"، **نيو يورك تايمز**، 28 كانون الثاني 2006. كذلك الأمر بالنسبة إلى شيرين عبادي الناشطة في مجال حقوق الإنسان والجائزة على جائزة نوبل، فهي تنشد الإصلاح في إطار الجمهورية الإسلامية وترفض المساعدة الخارجية أو فكرة تغيير النظام بالكامل. أنظر مقالة دافيد إنغناثوس عن عبادي "Nobels with a Message" في **الواشنطن بوست**، 14 تشرين الأول 2003.

(30) داني بوستل، "رامين جوهانبغلو، حسين دركشان ومؤسسة openDemocracy". متوفر على العنوان التالي:

[www.opendemocracy.net/democracy-](http://www.opendemocracy.net/democracy-irandemocracy/jahanbegloo_postel_3930.jsp)

[irandemocracy/jahanbegloo_postel_3930.jsp](http://www.opendemocracy.net/democracy-irandemocracy/jahanbegloo_postel_3930.jsp)

(31) أكبر غانجي، **سجون وأشباح**، طهران، 1999.
(32) البيت الأبيض، "نداء في سبيل الإفراج غير المشروط عن أكبر غانجي، تقرير صحفي، 12 تموز 2005. متوفر على العنوان التالي:

www.whitehouse.gov/news/releases/2005/07/20050712-5.html

يذكر أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة رفض الدعوة إلى الدفاع عن غانجي. أنظر: إيلي لاك، "أنا يدعي الجهل بموضوع المشاق الإيراني"، **نيو يورك صن**، 14 تموز 2005.
(33) أكبر غانجي، "لا يمكن للمال أن يبتاع لنا الديمقراطية"، **نيو يورك تايمز**، 1 آب 2006.
(34) المصدر نفسه.

(35) كوني بروك، المنفيون: كيف يعمل المهاجرون الإيرانيون على التوسل بالخطر النووي"، **دي نيو يوركر**، 6 آذار 2006، 48 - 63.

36) أندرو غوميل، "المشاق الإيراني أكبر غانجي يبادل الجوع بهوليوود"، الإندبندت البريطانية، 12 آب 2006.

37) "إضراب عن الطعام تضامناً مع معتقلي الرأي في إيران".
www.iranian.com/News/2006/July/PressRelease.pdf

أطلب برنامج "أصوات من الشرق الأوسط" على العنوان التالي:
www.voicesofthemiddleeast.com.

38) داني بوستل، "رامين جوهانغلو، حسين دركشان ومؤسسة openDemocracy"
39) أوميد معمريان، "إيران: الناشطون يخشون أن تتسبب المساعدة الأميركية بمزيد من الانقراض عليهم"، Inter Press Service، 10 أيار 2006.

40) أطلبه في: بيل سامي، "إيران: أيام صعبة أمام المؤسسات غير الحكومية"، إذاعة أوروبا الحرة/إذاعة الحرية، 11 آب 2005.
41) المصدر نفسه.

42) أنظر موقع مركز ابن خلدون الإلكتروني:
www.eicds.org/english/introductory/about.htm

43) "ناشطون ديمقراطيون يدانون مجدداً في مصر"، وكالة أسوشيتد برس، 29 تموز 2002.
44) أنظر: بيتر سليفين، "بوش مغيراً سياسته حيال القاهرة يرهن المساعدات بحقوق الإنسان"، **واشنطن بوست**، 15 آب 2002.

45) هوارد شنايدر، "مصر ترفض الموقف الأميركي من منحها مساعدات إضافية"، **واشنطن بوست**، 16 آب 2002.

46) لوسي فيلدر، "المحكمة المصرية تبرئ أحد الناشطين"، وكالة رويترز، 18 آذار 2003.
47) كوندوليسا رايس، ملاحظات عامة (الجامعة الأميركية، القاهرة، 20 حزيران 2005).

متوفر على العنوان التالي:
www.state.gov/secretary/rm/2005/48328.htm

48) وزارة الخارجية الأميركية، "كوندوليسا رايس، ملاحظاتها بعد لقائها وزير الخارجية أحمد أبو الغيط"، تقرير إخباري، 3 تشرين الأول 2006.
متوفر على العنوان التالي:

www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm

49) بيتر بيكر، "نجل مبارك يلتقي تشيني وآخرين"، **واشنطن بوست**، 16 أيار 2006.
50) عمار عبد الحميد، "الليبراليون العرب: أمل الإصلاح الأخير"، **ديلي ستار البيروتية**، 31 آب 2004.
متوفر على العنوان التالي:

www.dailystar.com.lb/article.asp?edition_id=10&categ_id=5&article_id=7884.
51) لي سميث، "قبلة الموت: لماذا يدعي الإصلاحيون العرب أن الدعم الأميركي يسيء إليهم؟"، Slate، 24 تشرين الثاني 2004.
متوفر على العنوان التالي:

www.slate.com/id/2110126/
52) كريم فهيم، "المتحدي"، Village Voice، 28 أيلول 2004.
متوفر على العنوان التالي:

www1.villagevoice.com/news/0439,fahim,57120,1.html

53) دانيال سوبلمان، "جمال مبارك رئيس مصر المقبل؟"، Middle East Quarterly 8, no. 2 (2001).
متوفر على العنوان التالي:

www.meforum.org/article/27

(54) تقرير منظمة العفو الدولية 2006، التقرير السنوي 2006.
متوفر على العنوان التالي:

www.amnesty.org/ailib/aireport/index.html

أنظر أيضاً تقارير السنوات السابقة الممتدة من 2000 إلى 2005
(55) غاري كامبيل، "محاولة لفهم عجز الديمقراطية في العالم العربي"، الجزء الثاني.
(56) البيت الأبيض، "الرئيس بوش والسيدة الأولى يحققان تقدماً في مجال حقوق النساء في العالم"، تقرير إخباري، 12 آذار 2004.
متوفر على العنوان التالي:

www.whitehouse.gov/news/releases/2004/03/20040312-5.html

(57) كلوديا روزيت، "مشاقون تحت الطلب"، **وال سنترت جورنال**، 7 نيسان 2004.
(58) "نجل القذافي يغادر ليبيا"، **غلف دايلي نيوز** البحرينية، 11 تشرين الثاني 2006.
(59) إبراهيم ممدادي (نائب رئيس نقابة عمال طهران وباصات الضواحي)، رسالة إلى خوان سومافيا (المدير العام لمنظمة العمل الدولية)، 30 أيار 2006.
(60) جوشوا مورافشيك، **تصدير الديمقراطية**.